الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٦٠

الإثنين، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/72/35)

تقرير الأمين العام (A/72/368)

مشاريع القرارات (A/72/L.13 و A/72/L.14 و A/72/L.15 و A/72/L.16)

السيد بحر العلوم (العراق): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ما تبذله من جهود وعلى تقريرها الوارد في الوثيقة (A/72/35). وأود أن ألقي على حضراتكم نص رسالة فخامة رئيس جمهورية العراق، الدكتور محمد فؤاد معصوم، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”يحتفل العالم اليوم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي يصادف ذكرى إصدار الأمم المتحدة القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، الخاص بتقسيم فلسطين. ويمثل هذا الاحتفال السنوي اعترافا ثابتا من الأمم المتحدة بالمسؤولية الخاصة عن ما لحق بالشعب الفلسطيني من ظلم وغبن تاريخي طوال ما يقارب الـ ٧٠ عاما، فضلا عن الاعتراف بعدالة قضيته والتزام المجتمع الدولي بأن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، تتويجا لمسيرة كفاحه العادل والطويل من أجل تقرير مصيره بنفسه، ولزوم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أرضه وعلى غيرها من الأراضي العربية.

”ويحل هذا اليوم متزامنا، في هذا العام، مع مرور ٥٠ سنة على العدوان الإسرائيلي الغاشم على الدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

العربية في ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، فيما تتواصل، على الدوام، أعمال القصف العشوائي وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية المحتلة وغزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كما تتفاقم إجراءات توسيع الاستيطان وتقويض فرص تحقيق السلام وغيرها من المساعي الهادفة إلى إحباط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أسوة ببقية دول وشعوب العالم قاطبة.

”وبهذه المناسبة، تنظر جمهورية العراق، التي ساندت على الدوام قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل حقوقه المشروعة، إلى الآن بقلق عميق حيال المعاناة الإنسانية التي ما زال الشعب الفلسطيني يرزح تحتها جراء استمرار الحكومة الإسرائيلية في تجاهل القرارات الدولية ومواصلة اعتداءاتها العسكرية التدميرية على قطاع غزة خاصة، التي يروح ضحيتها المدنيون من نساء وشيوخ وأطفال، وتطال البنية التحتية برمتها وتشمل استباحة أماكن العبادة والمدارس أحيانا، بما فيها مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إن اقتران هذه الاعتداءات بمواصلة إسرائيل سياستها التوسعية في بناء المستوطنات في عمق المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، قد فاقم معاناة الشعب الفلسطيني وأفقده الأمل في إمكان إحلال سلام عادل ودائم، نظرا لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ ما ينيف على ٦٠ عاما.

”وإذ تجدد جمهورية العراق، في هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، موقفها الثابت بأن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يأتي إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة الحقوق، على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وذلك وفقا لمبادرة السلام العربية وعلى أساس الشرعية الدولية،

”وإذ تحث على العمل المتواصل لتنفيذ ما نصت عليه الاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإنها تدعو دول العالم التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية، وفي مقدمتها بعض الدول الأوروبية، إلى الاعتراف العاجل بدولة فلسطين وإلى دعم تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق في بلوغ حقوقه المشروعة، لما في ذلك من أثر بالغ على تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

”وإذ تعرب جمهورية العراق عن إدانتها الشديدة لكل الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، تؤكد دعمها الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية وتضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة التداعيات السلبية للاحتلال الإسرائيلي على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية، التي تكلفها خسائر سنوية بالغة، داعية كل الأشقاء الفلسطينيين إلى مواصلة الحوار الديمقراطي والمسعى التوافقي من أجل جعل المصالحة الواسعة حقيقة حيوية وركيزة صلدة لتمكين الوحدة الفلسطينية الوطنية الشاملة، باعتبارها عماد الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والنجاح في نيلها، تمهيدا للسير قدما نحو بناء وحماية مستقبله.“

السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): في البداية نتقدم بالشكر، السيد الرئيس، لمعالي الأمين العام على تقريره الوافي (A/72/368) عن بندي الحالة في الشرق الأوسط وقضية

فلسطين، وعلى جهوده المبذولة في هذا الشأن. كما نتقدم بالشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على الإحاطة الإعلامية القيمة وعلى ما تقوم به من أعمال وأنشطة هامة. ونحن نحتفل باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني أن أجدد التأكيد على دعم المملكة العربية السعودية الراسخ وتضامنها الكامل مع جميع أبناء الشعب الفلسطيني في نضاله التاريخي لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

كما نجدد إدانتنا، وبشدة، لجميع الحملات الإسرائيلية المتلاحقة على الأرض الفلسطينية المحتلة ونحمل إسرائيل وحدها، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن أعمالها المشينة المتمثلة في قتلها الفلسطينيين الأبرياء وتوغلها الاستيطاني وسرقة الأرض الفلسطينية وتدمير الآلاف من المنازل والمباني والبنى التحتية وجميع الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني على مدى أكثر من ٧٠ عاما من النكبة ونصف قرن من النكسة، وعلى أكثر من عشرة أعوام من الحصار الجائر، وكلها انتهاكات جسيمة ترقى إلى أن تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم ولن تنساها ذاكرة الأجيال. وإسرائيل – بسلوكها العدواني المستمر – تضرب بعرض الحائط جميع مناشدات ومطالبات المجتمع الدولي بوقف انتهاكاتها الجسيمة والتزامها بالقرارات الدولية واحترامها للقانون.

تدعو المملكة العربية السعودية إلى أن تكون القضية الفلسطينية واستحقاقاتها القانونية والسياسية والإنسانية، بما في ذلك النتائج والآثار الكارثية التي تسبب فيها العدوان الإسرائيلي، في مقدمة اهتمامات المجتمع الدولي. وذلك بغرض التنفيذ الفوري لجميع القرارات الأممية في هذا الشأن، بما يضمن وضع حد نهائي لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، وتوفير حماية دولية فورية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتمكين الشعب الفلسطيني من الحياة بكرامة وحرية وسلام في موطنه الأصلي. تؤكد المملكة العربية السعودية على الهوية الإسلامية والعربية والفلسطينية للقدس المحتلة، وعلى أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ويبقى ضمها من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، غير قانوني وغير معترف به ومدان من المجتمع الدولي، وتدين بأشد العبارات الانتهاكات المستمرة على المسجد الأقصى والمصلين على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين. ونطالب بوقف هذه الانتهاكات المتكررة وإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام حقوق حرية العبادة والحفاظ على حرمة المصلين وحرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

إن استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ممارساتها الاستيطانية غير الشرعية والاستيلاء على الأرض الفلسطينية وطرد سكانها الأصليين من الفلسطينيين، لهو دليل دامغ على سياسة التطهير العرقي التي تمارسها. وإن ما تقوم به من بناء للمستوطنات هو تقويض لإمكانية حل الدولتين وتأكيد عملي على أنها ليست معنية بالحلول السلمية، بل إن ما تسعى إليه هو سياسة فرض الأمر الواقع والاستمرار في الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه. وندعو مجددا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، التي تؤكد على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة. كما يحمل بلدي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن تبعات الجرائم البشعة التي يمارسها المستوطنون المتطرفون بحق الشعب الفلسطيني، ويدعو إلى إدراج قادة المستوطنين والجماعات الاستيطانية

المتطرفة على لائحة الإرهاب والمطلوبين للعدالة الدولية لدى العالم ومنظمات المجتمع الدولي.

لم يكتف بلدي بالتأكيد على دعمها للأشقاء الفلسطينيين، اتخذت مواقف عملية للدعوة إلى السلام وتحقيقه. وفي هذا الشأن، قدمت المملكة العربية السعودية مبادرتها التاريخية للسلام، التي تبناها مؤتمر قمة بيروت العربي في عام ٢٠٠٢، وأصبحت مبادرة عربية للسلام اعتمدتها منظمة التعاون الإسلامي، فمثلت منعطفا تاريخيا هاما في مسار العملية السلمية وأسست لمرحلة جديدة لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي ووضع الأساس لسلام شامل وعادل ينعم فيه الفلسطينيون وجميع شعوب المنطقة بالأمن والسلم والرخاء والتنمية. ولقد جاء إعلان عمان الصادر عن اجتماع قمة الدول العربية الأخير، في شهر آذار/مارس من هذا العام، ليجدد التأكيد على هذه المبادرة وليعزز التزام الجانب العربي بحل الدولتين سبيلا وحيدا لتحقيق السلام. تستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال – أمام كل الدعوات للتعامل الإيجابي مع مبادرة السلام العربية – في الاستمرار في التوغل الاستيطاني، فضلا عن الإجراءات الأحادية الجانب التي ترمي إلى الإساءة إلى القدس والحرم الشريف والحصار الجائر على غزة وتعريض الشعب الفلسطيني إلى مختلف أشكال العنف والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن طريق السلام واضح ومعروف، ويتمثل في وضع آلية دولية فعالة تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفق إطار زمني محدد وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل.

لقد عانى الشعب الفلسطيني أمدا طويلا من احتلال جائر وسياسات قمع تعسفية وعنصرية، وإننا نقدم له التحية على صموده ونضاله للدفاع عن أرضه وأبنائه ومقدساته. ولن يتهاون بلدي، المملكة العربية السعودية، ولن يكل ولن يمل من عمل كل ما من شأنه رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني جراء الظلم التاريخي الذي وقع به والتضامن معه في سبيل تحقيق جميع استحقاقاته المشروعة وتطلعاته المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، من المؤسف للغاية أن نلاحظ أنه لم يحرز أي تقدم نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على مدى السنة الماضية. إننا نشجب حقيقة أن جهود المجتمع الدولي قد أثبتت حتى الآن عدم كفايتها، بسبب تعنت النظام الإسرائيلي واستمرار أفعاله وسياساته غير القانونية الإجرامية التي تستهدف الشعب الفلسطيني.

ونشير ببالغ القلق إلى آخر التطورات المقلقة في الأرض الفلسطينية المحتلة، على النحو الوارد في الوثيقتين قيد النظر اليوم (A/72/35 و A/72/368). لقد استمرت المظالم لأكثر من سبعة عقود، كما يدل على ذلك استمرار الانتهاكات المنهجية لحقوق الشعب الفلسطيني، التي تشمل هدم المنازل والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين وتوقيف واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن استمرار أعمال العنف والإرهاب والاستفزاز التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون، بما في ذلك في المواقع الدينية الحساسة، ولا سيما المسجد الأقصى

وفي الوقت نفسه، لا يزال فرض الحصار غير القانوني على قطاع غزة يسبب اليأس والحرمان على نطاق واسع ويؤجج أزمة إنسانية خطيرة. وبهذه الطريقة، ينتهك النظام الإسرائيلي بشكل متعمد ومنهجي كل قاعدة من قواعد القانون الدولي الأساسية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويواصل النظام بصلف وبشكل صارخ انتهاك عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك على الأقل ٨٦ قراراً

اتخذها مجلس الأمن، من القرار ٥٤ (١٩٤٨) إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، فضلاً عن العديد من القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ردا على احتلال إسرائيل غير القانوني وأعمالها العدوانية وفظائعها الموثقة وسياسات الفصل العنصري وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. ومن المؤسف أن ذلك النظام يواصل ارتكاب طائفة من الممارسات والسياسات الإجرامية مع الإفلات من العقاب، وأن المجتمع الدولي لم يتخذ أي تدابير ذات بال للتصدي لها.

ولا يشكل النمو السريع للمستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة وحسب، بل يشكل أيضاً جريمة حرب. وهو إشارة واضحة أخرى إلى أن النظام الإسرائيلي لم يُبدِ مطلقا أي اهتمام بالسلام مع الفلسطينيين، ولم تكن مشاركته في المحادثات سوى تكتيك لكسب الوقت ومواصلة سياسته في العدوان والتوسع. وإذ تُشجّعه الآن عدد من التغييرات الحاصلة في المشهد السياسي، يبدو أن ذلك النظام قرر أن يلغي كلياً أي حق في إقامة الدولة الفلسطينية.

ولا تزال إسرائيل تنتهك جميع النظم الدولية التي تنظم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وتشكل الأسلحة النووية في أيدي هذا النظام أخطر تهديد لأمن جميع الدول في الشرق الأوسط.

وكما في الماضي، فإن الحالة في فلسطين تتطلب اهتماماً دولياً عاجلاً واتخاذ إجراءات بشأنها. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والوحشي لا يسبب البؤس للشعب الفلسطيني وحسب؛ بل إنه يكمن أيضاً في منشأ مختلف التوترات في الشرق الأوسط، وهو يؤجج على نحو خطير الوضع المتفجر في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين. وفي حين تتفاقم الأعمال والسياسات الإجرامية الإسرائيلية ويمكن أن تؤدي في أي لحظة إلى المزيد من الأزمات، يجب معالجة الوضع الهش للغاية على أرض الواقع بجدية لتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار.

وللأسف، وعلى الرغم من توافق الآراء العالمي الواضح على عدم شرعية السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، ما زال مجلس الأمن مشلولاً ولا يفي بالتزاماته. وهذا يجب أن يتغير. وينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لإجبار النظام الإسرائيلي على احترام قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وإنهاء ما يرتكبه من جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني واحتلاله غير القانوني للأراضي الفلسطينية، فضلاً عن إنهاء محنة اللاجئين الفلسطينيين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على الدعم الثابت من قبل شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية لشعب الدولة الفلسطينية المضطهد. ونؤكد له مرة أخرى أننا سنفعل كل ما في وسعنا لمساعدته في إقامة دولة فلسطين الحرة والمزدهرة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرّ وفد جمهورية إندونيسيا أن يشارك اليوم وبالأمس في سلسلة ملتقيات بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والتي بدأت صباح أمس بالاجتماع الاستثنائي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في قاعة مجلس الوصاية وتتواصل في هذه الجلسة بشأن قضية فلسطين.

ونشيد برئيس اللجنة على عرض مشاريع القرارات A/72/L.13 و A/72/L.15 A/72/L.14 و A/72/L.16، التي سنعتمدها قريباً، وبنائب الرئيس على عرضه التقرير السنوي للجنة (انظر A/72/PV.59)، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/35.

ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/72/368 إزاء عدم إحراز تقدم سياسي بشأن القضية الفلسطينية وارتفاع مخاطر استمرار أعمال العنف والتطرف. وتغتنم إندونيسيا هذه الفرصة أيضاً لتؤكد مرة أخرى دعمها لرؤية الدولتين ولتؤكد، كما فعل الأمين العام، أن أيا من المعترضين عليها لم يطرح بديلاً مجدياً يلبي التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين.

وإذ نضع السلام العادل والمستدام في اعتبارنا، فإننا نتشاطر الموقف الوارد في تقرير المجموعة الرباعية والعديد من قرارات مجلس الأمن بأنه يجب على إسرائيل أن تتخذ التدابير اللازمة لوقف توسيع المستوطنات وتشييدها. ولا يمكننا، كمجتمع دولي، أن ننتظر ٥٠ سنة أخرى من الاحتلال – ٥٠ سنة من التاريخ المأساوي المليء بالمظالم والمعاناة للشعب الفلسطيني. إنها جريمة ستُنسى أكثر، مع انقضاء الوقت، ما لم نواصل التذكير بمحنة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين، وما لم نتخذ إجراء في هذه القاعة. إن ألمهم ومعاناتهم ناجمان عن الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والكرامة البشرية.

وتكرر إندونيسيا دعوتها إلى وضع حد لمسائل من قبيل انتهاك حقوق الإنسان الأساسية وحرية التنقل والفقر والتمييز والعنصرية والخوف والتخويف والقتل خارج نطاق القضاء، فضلاً عن الأشكال الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان، التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. وفي حين لا تزال سياسة توسيع المستوطنات غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال تؤدي إلى تفاقم الحالة، فإن الحرب التي تسببت فيها إسرائيل ليست ذات طابع مادي فحسب، وإنما هي أيضاً أحد العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحد من سبل عيش الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، فإنه لا يمكن أن يوضع على مسار التنمية المستدامة في الأجل الطويل بسبب الطبيعة المنهجية لتخطيط السلطة القائمة بالاحتلال للسياسات والقوانين والممارسات. ومن الواضح أن تدابير الحصار والحواجز غير القانونية التي تفرضها إسرائيل تقوض واقع الاقتصاد الفلسطيني ومستقبله وتؤدي إلى تفاقم اعتماد الفلسطينيين على الواردات والمعونة الأجنبية.

ويتسبب التدمير المتعمد للهياكل الأساسية والخدمات، ومصادرة الأراضي، والقيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المياه وتوسيع المستوطنات غير القانونية في ضرر كبير للشعب الفلسطيني.

وتقوض القيود الطويلة الأجل المفروضة على تنقل أبناء الشعب الفلسطيني وممارستهم للتجارة المستويات المعيشية للفلسطينيين وقدراتهم الإنتاجية وأنشطتهم. ويجب أن نتيح للأطفال الفلسطينيين الذهاب إلى المدرسة في سلام؛ ولا يسعنا أن ندعهم ينشؤون في هذه البيئة الضارة والملوثة.

وسعياً من أجل تحقيق التقدم والسلام، تظل إندونيسيا ملتزمة بحل الدولتين في إطار تسوية إقليمية شاملة بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ووفقاً لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية وتقرير المجموعة الرباعية للشرق الأوسط ومبدأ الأرض مقابل السلام. وهناك الكثير مما ينبغي عمله للتأكد من تنفيذ جميع تلك القرارات.

وقد آن الأوان لأن يضع المجتمع الدولي أخيراً حداً لاحتلال الأراضي الفلسطينية. دعونا نحول دون سيلان المزيد من الدماء والدموع على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية، وألا ندع دعوتنا إلى السلام تلقى آذانا صماء. ومن هذا المنطلق، يسرّ إندونيسيا أن تعرب عن دعمها الكامل لجميع مشاريع القرارات التي ستُعتمد وعن تصميمها على تنفيذها.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط وأساسية للسلام في الشرق الأوسط. ويصب الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية دون مزيد من الإبطاء في مصلحة جميع شعوب المنطقة، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، وسيفضي إلى السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

والموقف الآن هو أن المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية لا تزال في مأزق، وتدور نزاعات متواصلة وعنيفة تؤدي إلى كوارث إنسانية خطيرة. واستمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني يقوض بشدة الثقة المتبادلة بين الطرفين. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون لديه شعور أكبر بالإلحاح وأن يعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية من خلال معالجة الأسباب الجذرية، وكذلك الأعراض، من أجل ضمان العدالة الدولية وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

لقد بعث الرئيس الصيني شي جين بينغ برسالة تهنئة إلى جلسة التي انعقدت بالأمس بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأعرب فيها عن تعاطف الشعب الصيني مع الشعب الفلسطيني ودعمه له. وفي تموز/يوليه، طرح الرئيس شي اقتراحاً من أربع نقاط بشأن تيسير تسوية القضية الفلسطينية، تمثل المبادئ التوجيهية العامة لمشاركة الصين في المرحلة المقبلة من عملية التسوية السياسية. والصين على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في الدفع من أجل التوصل إلى حل لقضية فلسطين على أساس الجهود التالية.

أولاً، المضي قدما بثبات في العملية السياسية على أساس حل الدولتين. وينبغي للطرفين مواصلة العمل نحو إيجاد حل تفاوضي شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

ثانياً، يجب علينا أن ندعم مفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام. ويتعين على فلسطين وإسرائيل الشروع في السير على طريق الأمن الذي يبنيه البلدان ويتشاطرانه. وتدعو الصين إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بحسن نية من أجل الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة واتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين. وندعو إلى استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن من أجل التعجيل بالتسوية السياسية للقضية الفلسطينية وتحقيق الأمن المشترك والمستدام.

ثالثاً، يجب زيادة تنسيق الجهود الدولية لتعزيز التآزر من أجل تحقيق السلام. وفي الآونة الأخيرة، ما برح المجتمع الدولي يكثف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إقناع الطرفين بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وتؤيد الصين جميع الجهود المفضية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية. ونشيد بمساهمات مصر في المصالحة بين الفلسطينيين. ونأمل أن نرى المزيد من التنسيق في المجتمع الدولي للنهوض بمبادرات السلام مع مشاركة واسعة النطاق.

رابعاً، يجب علينا أن نتبع نهجاً متكاملاً وأن نعزز السلام من خلال التنمية. وترى الصين في فلسطين وإسرائيل معاً شريكين هامين في مبادرة ”الحزام والطريق“. والصين، إذ تسترشد بمفهوم تعزيز السلام من خلال التنمية، ملتزمة بأن تيسر التعاون الذي يعود بالنفع المتبادل على البلدين من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى سبل هذا التعاون وبأن تدعم، كما هو الحال دائماً، تسريع تنمية فلسطين. ومن شأن ذلك تعزيز الأساس اللازم للسلام والوئام وتقليل العوائق أمام محادثات السلام لأدنى حد.

ولم تغب الصين، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن وجهة فاعلة رئيسية مسؤولة، مطلقا عن الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين. ونتمسك دائماً بموقف

موضوعي ومحايد ونعمل بنشاط لتشجيع السلام والدفع نحو المفاوضات. وما برحنا نقدّم الدعم ونسهم بثبات في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ونؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة الكاملة، استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي وقت سابق من هذا العام، استقبلت الصين زيارتين في مناسبتين منفصلتين للرئيس الفلسطيني عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، تباحثنا خلالهما مع كلا الطرفين بشأن القضية الفلسطينية. وسنواصل القيام بدور إيجابي وبنّاء للتوصل إلى حل سياسي لقضية فلسطين. ونحن حريصون أيضاً على أن تغتنم فلسطين وإسرائيل الفرصة للالتقاء في منتصف الطريق وإعادة بناء الثقة واستئناف محادثات السلام دون تأخير.

إن طريقة تطور الحالة في الشرق الأوسط ككل تبعث على القلق. فبعض البلدان في المنطقة واقعة في شرك اضطرابات طال أمدها. وهناك قضايا ساخنة معقدة ومتشابكة، والإرهاب آخذ في الانتشار، ويشكل كل ذلك تحدياً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

وتولي الصين اهتماماً وثيقاً للحالة في الشرق الأوسط، ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من العمل بشكل متضافر من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

أولاً، ينبغي أن ينصبّ تركيزنا على التسوية السياسية للقضايا الساخنة في المنطقة، وعلى الأطراف المعنية التخلي عن التفكير بمنطق المحصلة الصفرية وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار السياسي الجامع.

ثانياً، ينبغي لبلدان الشرق الأوسط والمجتمع الدولي ككل العمل بصورة متحدة لمكافحة الإرهاب بلا هوادة من خلال التمسك بمعايير موحدة وتطبيق مزيج من التدابير على نحو متكامل. وينبغي لها تعزيز التعاون في مجال مراقبة الحدود وإنفاذ القانون ووقف تمويل الإرهابيين وإمدادهم بالأسلحة، ووضع حد لانتشار إيديولوجية الإرهاب ومنع أي تداعيات أو عودة للمقاتلين الإرهابيين.

ثالثاً، إن الطريقة التي تُعالج بها شؤون الشرق الأوسط يجب أن تكون متسقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويستتبع ذلك احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لبلدان المنطقة، مع احترام حق جميع البلدان في أن تختار باستقلالية نظامها السياسي ونموذجها الإنمائي، والتقيد بالقواعد الأساسية المعترف بها عالمياً للعلاقات الدولية.

رابعاً، ينبغي أن ينصب تركيزنا على الأسباب الجذرية لكل نزاع وتعزيز التنمية المتوازنة والشاملة للجميع؛ واحترام تنوع الحضارات وإذكاء الوعي بأن البشرية هي مجتمع ذو مستقبل مشترك.

وتقف الصين على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي في البحث عن حل لإنهاء الاضطرابات في الشرق الأوسط ومن أجل تحقيق السلام والتنمية في المنطقة في وقت قريب.

السيد باولينو لابورد (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بمناسبة حلول الذكرى السنوية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مرة أخرى، نردد كلمات الأعضاء الآخرين في هذه المنظمة، على أمل أن نتمكن في القريب العاجل من أن نرى السلام الذي طال انتظاره والذي من شأنه أن يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه المشروع في أن يكون جزءاً من دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

لقد صادف يوم أمس مرور سبعين عاماً على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢)، الذي تقرر بموجبه تقسيم فلسطين وإنشاء دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية.

وقد أيدت أوروغواي ذلك الحل بقوة، لقناعتها بأنه يتيح لإسرائيل وفلسطين العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

واليوم، وبعد سبعة عقود، تعيد أوروغواي تأكيد دعمها لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في جو من التعاون المتجدد والخالي من أي تهديد أو عمل يمكن أن يقوض السلام. وكذلك تكرر أوروغواي دعمها للتوصل إلى حل دولتين مستقلتين، إذ أننا مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يتيح التعايش السلمي لإسرائيل وفلسطين.

إن أوروغواي تحتفظ بعلاقات صداقة قوية مع دولة إسرائيل وكذلك مع دولة فلسطين. وعضوية فلسطين الكاملة في المنظمة، ممارسة لحق شعبها في تقرير المصير، هي النتيجة المنطقية للعملية الجارية منذ تم الاعتراف بها كدولة كاملة الأركان ودولة مسؤولة – دولة قادرة على القضاء التام على الإرهاب والتحريض وتأييد الإرهاب على أراضيها، مع العيش في سلام مع دولة إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة.

لقد اعترفت أوروغواي في وقت مبكر بدولة إسرائيل، وبعد ذلك، عندما رأينا أن هذه العملية غير الحاسمة لا يمكن أن تظل مستمرة، اعترفنا بدولة فلسطين. ومن المهم أن يكثف المجتمع الدولي جهوده ويساعد في العملية ويشجع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات بغية تحقيق حل سلمي وعادل وتفاوضي ودائم، يتماشى مع القانون الدولي ويأخذ في الحسبان مصالح كلا البلدين. ولتحقيق ذلك، يجب على الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتمتنع عن اتخاذ قرارات انفرادية تعوق الحوار. ولا بد من إشارات سياسية واضحة لكسر الحلقة المفرغة للنزاعات والعنف.

ولا تزال أوروغواي يساورها القلق إزاء توسيع المستوطنات في الأراضي التي تحتلها السلطات الإسرائيلية، على الرغم من أحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فضلا عن مصادرة الأراضي والاستمرار في تدمير المنازل الفلسطينية. إننا نحث إسرائيل على وقف هذه الممارسات. فتلك المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتتعارض مع توصيات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وقرارات مجلس الأمن. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فإن حل الدولتين يصبح مستحيلا من الناحية العملية.

وختاما، تعيد أوروغواي تأكيد استعدادها لمواصلة العمل من أجل تنشيط عملية السلام من خلال جميع المبادرات القائمة، للخروج من الوضع الراهن، وبتلك الطريقة، إحراز تقدم في محادثات السلام وحل الدولتين.

السيد الشنفري (عمان): أتقدم لكم باسم وفد سلطنة عمان، السيد الرئيس، بجزيل الشكر على عقد هذه الجلسة للنظر في قضية فلسطين. والشكر موصول لسعادة السفير فودي سيك، الممثل الدائم لجمهورية السنغال الصديقة، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونشكر اللجنة على التقرير الذي أعدته، الوارد في الوثيقة A/72/35. كما نشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن قضية فلسطين (A/72/368).

إن القضية الفلسطينية، منذ أن طرحت في الأمم المتحدة منذ ٧٠ عاما، بقيت على حالها وبدون حل دائم يصون كرامة الشعب الفلسطيني ويسترجع حقه المسلوب. وخلال هذه الفترة الزمنية الطويلة، تواصلت الممارسات اللاقانونية واللاإنسانية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، التي ما زالت تتوسع في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، منتهكة بذلك القوانين والأعراف الدولية وقرارات مجلس الأمن العديدة ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

يدعو بلدي المجتمع الدولي، متمثلا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلى القيام بمسؤولياته ومواصلة التحرك لحمل إسرائيل على تنفيذ القرارات الدولية والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه المشروع وتوفير الحماية الدولية التي يطالب بها

الشعب الفلسطيني. كما يدعو المجتمع الدولي إلى دفع إسرائيل إلى التوقف عن ممارساتها ومحاولاتها لتغيير الطبيعة الديمغرافية للأرض الفلسطينية، والعمل على العودة إلى المفاوضات بغية إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، والانسحاب كذلك من الجولان السوري المحتل ومن بقية المناطق التي ما زالت تحت الاحتلال في الجنوب اللبناني.

يود وفد بلدي أن يغتنم هذه المناسبة ليرحب باتفاق المصالحة الوطنية الذي وقع أخيرا في القاهرة بين حركة فتح وحركة حماس، الذي سيمكن الحكومة الفلسطينية من العمل على الأراضي الفلسطينية كافة وسينهي حالة الانقسام وسيخدم مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته. ونود أن نؤكد على تعاون حكومة السلطنة مع كل الأطراف الفلسطينية من أجل توحيد الصف الفلسطيني. كذلك نود أن نشيد بالدور الإيجابي لجمهورية مصر العربية الشقيقة في التوصل إلى هذا الاتفاق.

في الختام، يؤكد وفد بلدي على ضرورة العودة إلى الحوار والتفاوض من قبل الجانبين، ويدعو الأطراف المعنية بعملية السلام وكذلك مجلس الأمن واللجنة الرباعية الدولية إلى الاضطلاع بدور فاعل للوصول إلى حل عادل وشامل بما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر A/72/PV.59) باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونشكر سعادة السفير نيفيل ملفين غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تقرير اللجنة (A/72/35) وعلى بيانه (انظر A/72/PV.59).

وتعرب كوبا عن قلقها العميق إزاء الحالة في منطقة الشرق الأوسط، المنكوبة بالعنف والتدخل في الشؤون الداخلية والعدوان الأجنبي والنزاعات طويلة الأمد، من قبيل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني – الذي هو جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي. لقد حان الوقت لتسوية الديون التاريخية مع دولة فلسطين، واستعادة حقوق شعبها غير القابلة للتصرف، التي انتهكت طيلة نصف قرن أثناء الاحتلال الإسرائيلي والقمع والعقاب الجماعي وتدمير ومصادرة الأراضي والمنازل الفلسطينية والتشريد القسري والمستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتواصل اليوم الانتهاكات العديدة للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياق خمسين عاماً من احتلالها العسكري الأجنبي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، وقد ازدادت تلك الانتهاكات خلال الفترة المشمولة بتقرير اللجنة. يجب على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات ملموسة لإنهاء ذلك الظلم التاريخي، بالإنهاء الفوري لاحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧.

ويجب وضع حد فوري للحصار المفروض على قطاع غزة، المستمر منذ ما يقرب من عقد من الزمان. إن الحالة الحرجة التي سببها الحصار الجوي والبري والبحري أدت إلى عزلة شبه تامة وحرمان كبير لمليونين من الشعب الفلسطيني في المنطقة. لا تزال الأزمة الإنسانية الخطيرة مستمرة في غزة، وقد هوت الظروف الاجتماعية الاقتصادية إلى أدنى مستوى لها منذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧. وقد سبَّب هذا حالة صعبة للغاية وغير مستدامة تتطلب حلاً فورياً.

ولن يكون حل الدولتين وتحقيق التسوية الشاملة والعادلة والسلمية والدائمة لقضية فلسطين ممكناً ما دامت إسرائيل تواصل انتهاك التزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتطالب كوبا أيضاً بإنهاء احتلال الجولان السوري. ونؤكد مجدداً أن أي تدابير اتخذت أو يتم اتخاذها لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية لممارسة ولايتها القضائية وإدارتها في هذا الإقليم، تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة. كما أنها تشكل تحدياً للمجتمع الدولي.

وفي هذا السيناريو المعقد، علينا ألا ننسى البحث عن حلول للحالات الناشئة في المنطقة التي تؤثر أيضاً على إمكانية تحقيق السلام. يجب أن نجد حلاً واسع النطاق وعادلاً ودائماً لقضية مدينة القدس يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. ويجب علينا أيضاً ألا ننسى أن فرض القوانين والولاية والإدارة من قبل إسرائيل، سواء في القدس أو في الجولان السوري المحتل، ليس عملاً محايداً لا قيمة له، بل عقبة أمام عملية السلام.

وكما جاء أمس في رسالته للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قال وزير خارجية بلدنا:

”لقد حافظت كوبا تاريخياً على دعمها القوي وتضامنها مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني، استناداً إلى موقف واضح لا لبس فيه قائم على المبادئ المؤيدة لتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وسنواصل الدفاع عن حق الفلسطينيين في إقامة دولة حرة مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، فضلاً عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين“.

وتابع الوزير الكوبي قائلاً:

”لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل صامتا أمام هذه الاعتداءات والانتهاكات التي تمارَس ضد الشعب الفلسطيني. ونؤيد جميع الإجراءات التي تمكّن من تنفيذ عملية المفاوضات السياسية لضمان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتحقيق السلام العادل والدائم لكافة شعوب المنطقة“.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة القرار التاريخي بمنح دولة فلسطين مركز المراقب في الأمم المتحدة. وكما منحنا دعمنا في ذلك الوقت، ستواصل كوبا دعم دخول فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، كما هي الرغبة البادية للغالبية العظمى من الدول. ذلك أنه لا بد من الوفاء بالدين التاريخي الضخم الذي بذمتنا تجاه الشعب الفلسطيني.

وأودّ أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على تضامن كوبا الثابت مع الشعب الفلسطيني وتصميمها على مواصلة دعمه في نضاله المشروع من أجل العدالة والكرامة والسلام والدفاع عن حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي السيادة.

السيد بصدّيق (الجزائر): يطيب لي بداية أن أُعرب عن عميق الشكر لما يبذله السادة أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود للدفاع عن الحقوق المشروعة والعادلة للشعب الفلسطيني الشقيق المرابط، والذي لا يزال يرزح تحت براثن الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

يأتي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ليذكّر مجدداً الجميع بمسؤولية المجتمع الدولي بأسره والأمم المتحدة على وجه الخصوص تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وعن تقصير هذا المجتمع الدولي عن الإيفاء بالتزاماته التي اتخذها في مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٧، فيما عرف بقرار التقسيم، والذي مرت عليه أكثر من سبعون سنة كاملة دون أن يتمكّن الشعب الفلسطيني المناضل من التمتع بحقوقه المشروعة وأن ينعم بحريته وأن يقيم دولته المستقلة، كما أقرت بذلك قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما يصادف هذا اليوم مرور ١٠٠ عام على وعد بلفور المشؤوم الذي كان سبب وبداية مأساة الشعب الفلسطيني، هذه المأساة التي لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا. وإنه لمن المؤسف أن نجد البعض متشبثين بإحياء ذكرى وعد من لا يملك لمن لا يستحق.

وفي هذا السياق، لا يزال العالم يشهد استمرار معاناة الشعب الفلسطيني من مرارة وقساوة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك تشييد جدار الفصل العنصري، وتشريد المدنيين الفلسطينيين العزّل، وفرض العقوبات الجماعية، ومواصلة حصار قطاع غزة الظالم والجائر الذي دخل عامه الحادي عشر والذي لا يزال سكانه يعانون من الدمار الذي خلّفه الاعتداء الوحشي الأخير، في انتهاك صارخ للأعراف الدولية وللقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، رغم النداءات الدولية المتكررة لإنهاء الاحتلال.

إن تمادي الاحتلال الإسرائيلي الظالم في تحدي الشرعية الدولية ومناوراته المستمرّة لفرض سياسة الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تهويد مدينة القدس ومحاولة عزلها، فضلاً عن الممارسات اليومية الوحشية لجيش الاحتلال المنتهكة لكرامة الشعب الفلسطيني وحريته، التي ما كانت لتستمر لولا حالة الإفلات من العقاب الناتجة عن تملّص الأطراف الدولية الفاعلة من مسؤولياتها في فرض الشرعية الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه المغتصبة.

وأمام استمرار معاناة الشعب الفلسطيني وفي ظل غياب آفاق لسبل تسوية هذه القضية العادلة، تظلّ مسؤولية المجتمع الدولي قائمة من أجل إخراج قضية فلسطين، هذه القضية التي طال أمدها، من النفق المظلم الذي تقبع فيه، والاستجابة لتطلعات الفلسطينيين للعيش بحرية وكرامة وسلام في كنف دولة مستقلة قابلة للحياة. ومن هذا المنطلق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة وأن يضاعف جهوده من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني والضغط على المحتل الإسرائيلي لإنهاء احتلاله للأراضي الفلسطينية وكذا العمل على مساعدة الشعب الفلسطيني على إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده الطبيعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وأود أن أؤكد لكم من هذا المنبر ومن جديد على دعم الجزائر الدائم واللامشروط للقضية الفلسطينية العادلة، ومساندتها الكاملة والمطلقة للشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع وللجهود المتواصلة للقيادة الفلسطينية من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. ونثمّن في هذا الإطار جهود المصالحة الوطنية ونباركها، كما نؤكد على أن صمود الشعب الفلسطيني المتواصل ونضاله بكل شجاعة، وكذا تشبّثه بالدفاع عن حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة وعن المقدسات الدينية، وتصديه للانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة، سيُتوج لا محالة بالحرية والانعتاق، فما ضاع حق وراءه مطالب.

إن الجزائر، وإذ تجدد في هذا اليوم الدولي للتضامن موقفها الثابت والمبدئي في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، فإنها تدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى وضع حد للانتهاكات الصارخة لسلطات الاحتلال، وتكثيف العمل من أجل تمكين

الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد مايونغ أونون (ماليزيا) (تكلّم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على البيان الذي أدلى به بالأمس (انظر A/72/PV.59). وتحيي ماليزيا الجهود التي تبذلها اللجنة سنوياً وتنضم إلى المجتمع الدولي في إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن التنظيم الناجح للأنشطة بالتعاون مع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والبرلمانيين والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني لهو دليل على الدعم الثابت لقضية الشعب الفلسطيني.

ويقدّر وفد بلدي العمل الذي لا غنى عنه بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة والكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ونثني أيضاً على التزام الأمين العام والأمم المتحدة وجهودهما ومساهمتهما في الاضطلاع بمسؤولياتهما بإخلاص من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

إن قضية فلسطين معروضة علينا منذ سبعة عقود حتى الآن. ومع ذلك، لا نزال بعيدين عن حل النزاع وتحقيق سلام عادل ودائم بين فلسطين وإسرائيل. وتؤكد ماليزيا من جديد التزامها الثابت بدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها فلسطين من أجل تقرير المصير والسيادة والاستقلال، استناداً إلى مختلف المبادئ والقوانين الدولية.

ويعرب وفد بلدي عن أسفه العميق من أن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، يزيد من إضعاف إمكانية حل الدولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتشكل هذه السياسات والأعمال غير القانونية تجاهلاً صارخاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وعلى الرغم من الاستفزازات التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال، تقدّر ماليزيا استعداد الفلسطينيين لمواصلة المفاوضات والتزامهم بها. وينبغي أن تُقابَل هذه الروح بالمثل من جانب إسرائيل. لذا، نناشد المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل أيضاً بأن توقف فوراً جميع أعمال بناء المستوطنات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة قبل تعذُّر تحقيق حل الدولتين تماماً.

وترحّب ماليزيا بالتوقيع مؤخراً على اتفاق الوحدة، الذي يسّرته مصر. ويحدونا الأمل في أن تدعم جميع الدول الأعضاء حكومة الوحدة الوطنية بقيادة الرئيس محمود عباس.

ولا تزال ماليزيا تشعر بالقلق إزاء ضعف الأمن في مواقع من المدينة المقدسة. ويجب السماح لحرية التعبير الديني بأن تسود. ولا بدّ من احترام حرمة المواقع الدينية. وإننا ندعو السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، إلى عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يغير وضع المواقع الإسلامية المقدسة. وبالتالي، فإننا نواصل الحث على السماح للمصلين المسلمين بالوصول إلى المسجد الأقصى دون قيود أو معوقات.

وفيما يتعلق بالحالة في غزة، يشير وفد بلدي بقلق بالغ، بحسب التقارير المعروضة علينا، إلى حجم التدهور الذي يؤدي إلى أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. فلا يزال هناك شحّ في الغذاء والمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء جراء تدمير السلطات الإسرائيلية للشبكات على نطاق واسع. وباتت إمكانية الوصول إلى العلاج الطبي والتعليم العالي وممارسة الحياة الأسرية والاجتماعية والعمالة والأنشطة الاقتصادية غير موجودة تقريباً. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم السخي إلى جميع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وغيرها من المنظمات العاملة في الميدان للتخفيف من الأوضاع الكارثية والتعجيل بجهود إعادة البناء لتوفير الضروريات الحيوية.

كما تحث ماليزيا جميع الدول الأعضاء على مواصلة طلب الرفع الفوري للحصار المفروض على غزة من أجل التمكين من

الحركة المشروعة والمستمرة للأشخاص والبضائع، بما في ذلك مواد البناء والمساعدات الإنسانية والتدفقات التجارية. وينبغي أن يُسمح لاقتصاد غزة بإعادة تأسيس نفسه وبالتعافي. ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أن تطبيع الحالة في غزة من شأنه أن يقلل من التوتر إلى حد كبير وييسر استئناف العملية السياسية. وينبغي ألا يُسمح باستمرار عيش أهالي غزة في سجن مفتوح بحكم الواقع.

إن ماليزيا، بصفتها عضواً في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفي اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، تؤيد تماماً تقرير اللجنة وتوصياتها. ويسر وفد بلدي أيضاً أن يشارك في تقديم جميع القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد على أن ثمة حاجةً ملحة إلى معالجة السبب الجذري للنزاع، وهو الاحتلال الإسرائيلي. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تنهي الاحتلال وأن تمتثل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتؤكد ماليزيا مجدداً دعمها الراسخ للحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للشعب الفلسطيني وللتوصل إلى حل عادل وشامل ونهائي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي تأييده لإنشاء دولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي والقابلة للاستمرار، التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد يمبردييف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على العمل الذي قامت به حتى الآن من أجل الشعب الفلسطيني.

لا يزال موقف كازاخستان متوازناً وثابتاً ودون تغيير. إننا نرى أن حل الدولتين، في ظل التعايش السلمي، هو الخيار الوحيد الممكن والدائم بين فلسطين وإسرائيل. وينبغي أن يكون ذلك متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الآليات والمبادرات، مثل خريطة الطريق للسلام ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ونؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إنشاء دولة حرة مستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لعام ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه، نؤيد حق إسرائيل في السلام والأمن.

إن الاستثمار في بناء المؤسسات الفلسطينية، في جملة أمور، وتعزيز الإصلاحات في قطاع الأمن والجيش وإنفاذ القانون والنظم القضائية والإصلاحية، بالإضافة إلى سن تشريعات جديدة، سيكفل سيادة القانون والحكم الرشيد. وستؤتي هذه الخطوات، إلى جانب تشجيع الوحدة بين مختلف الفصائل، فضلاً عن تعزيز عمليات التنمية التشاركية الشاملة للجميع، ثمارها بمرور الوقت.

إن الشرق الأوسط جزء مميز من الأرض القديمة لقارة آسيا العظيمة والمذهلة. فقد ولدت جميع الديانات الرئيسية في العالم – البوذية واليهودية والمسيحية والإسلام – على الأرض المقدسة لتلك القارة. وبالمثل، فإن المعلّمين الروحيين وأنبياء البشرية، من لاو – تزو، وغاوتاما بوذا، وموسى، ويسوع المسيح ومحمد إلى أعظم المفكرين المعاصرين من أمثال المهاتما غاندي، قد ولدوا في ذلك الجزء من العالم.

هل من المستحيل على القارة، ولا سيما جزء الشرق الأوسط منها، أن تستوعب وتستلهم الإرث الغني الذي تراكم

عبر العصور، ثم تقوم بتوليفه في مفهوم جديد للتعاون والأمن الجماعي؟

وأخيرا، فإننا سنقوم بتجميع وتوليف هذا الإرث قدر استطاعتنا من أجل تحقيق السلام في هذه المنطقة التي طالت معاناتها. ولذلك، يجب علينا البحث بشكل جماعي عن أفضل طريقة لمواجهة التحديات المعاصرة التي تواجه ذلك الجزء من العالم وإرساء أسس جديدة لوجود الجنس البشري في عالم أكثر تكاملا من أي وقت مضى. وأود أن أؤكد للجمعية أن كازاخستان ستبذل قصارى جهدها لكفالة تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط ككل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في مشاريع القرارات A/72/L.13 و A/72/L.14 و A/72/L.15 و A/72/L.16، سيتم عقب اختتام المناقشة بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/72/333 **و** A/72/368)

مشروعا القرارين (A/72/L.11 **و** A/72/L.17)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروعي القرارين A/72/L.11 و A/72/L.17.

السيد أبو العطا (مصر): اتصالا ببيان مصر الذي ألقيناه بشأن قضية فلسطين وفي إطار الدور المنوط بالأمم المتحدة بحفظ حقوق الشعوب في أراضيها (انظر A/72/PV.59)، أقدم اليوم إلى الجمعية العامة مشروعي القرارين A/72/L.11 و A/72/L.17،، نيابة عن مقدمي المشروعين هذا العام، تحت البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''.

يؤكد مشروع القرار الأول A/72/L.11، المعنون ''القدس''، مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة للقدس المحتلة، التي تؤكد بطلان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني للمدينة. كما يؤكد على أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس يجب أن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان. ويجب أن يتضمن كذلك إنهاء الاستيطان وإنهاء محاولات التهويد غير القانونية وإيقاف أعمال الحفر والتنقيب في المدينة القديمة في القدس، بما في ذلك داخل وحول الأماكن الدينية. هذا، ولم يتضمن مشروع القرار هذا من تعديلات سوى الإشارة في الديباجة إلى صدور قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد عدم اعتراف المجلس بأي تغيير على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، غير تلك التي سيتم الاتفاق عليها بين الأطراف من خلال المفاوضات.

أما بالنسبة لمشروع القرار الثاني A/72/L.17، المعنون ''الجولان السوري''، فإنه يذكر بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ويؤكد قلق الجمعية العامة العميق تجاه استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذه، كما يؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها، ويطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وباحترام ما سبق التوصل إليه في هذا الشأن. ولم يشهد مشروع القرار هذا العام أي تغييرات عن القرار الصادر خلال الدورة السابقة (القرار ٧١/٢٤).

إن مقدمي مشروعي القرارين يرون أن الوقت قد حان لكي يتعامل المجتمع الدولي مع النزاع في الشرق الأوسط بمنهج شامل، إذ ما زالت شعوب المنطقة تتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك. ولن يتحقق ذلك من دون وجود إرادة سياسية والتزام جدي لاستعادة جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وتحقيقا لمبدأ الأرض مقابل السلام ولقواعد القانون الدولي.

ومن ثم فإننا نتطلع إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة لمشروعي القرارين ونحثها جميعا على التصويت لصالحهما، تأكيدا لصلابة الإرادة الدولية وتمسكها بتحقيق أهداف الشرعية الدولية ولإعلاء المبادئ والمقاصد السامية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): بداية، أشكر وفد جمهورية مصر العربية على عرضه مشروعي القرارين المعنونين ”الجولان السوري“، A/72/L.17، ”والقدس“ A/72/L.11. والشكر موصول لكل الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار الخاص بالجولان، وتلك التي تصوت لصالحه.

تنظر الجمعية العامة سنويا في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط منذ دورتها الخامسة والعشرين في عام ١٩٧٠. وتطالب الجمعية العامة، في كل دورة، إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، مؤكدة على أن أي إجراءات تتخذها في الأراضي العربية المحتلة بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على كل من مدينة القدس والجولان السوري المحتل هي إجراءات غير قانونية وليست لها أي شرعية على الإطلاق وتُعتبر لاغية وباطلة.

وتنسجم الجمعية العامة في قراراتها المتكررة هذه انسجاما تاما مع الموقف الذي عبر عنه مجلس الأمن بالإجماع عندما اتخذ القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠)، الخاص بالقدس المحتلة، و ٤٩٧ (١٩٨١)، الخاص بالجولان السوري المحتل، وهما القراران اللذان رفضا قراري سلطات الاحتلال الإسرائيلية الاستفزازيين بضم القدس الفلسطينية والجولان السوري المحتلين، واعتبرهما باطلين ولاغيين وليس لهما أي أثر قانوني على الإطلاق.

تتصادف جلستنا اليوم مع مرور مائة عام على إصدار بريطانيا وعد بلفور المشؤوم، ذلك الوعد المعروف قانونا، على المستوى الدولي، بأنه وعد ممن لا يملك إلى من لا يستحق، وهو قرار استعماري ما زلنا نشهد نتائجه التدميرية الكثيرة، ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل على المنطقة برمتها.

كما تتصادف جلستنا اليوم مع مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في ظل دعمٍ ومساندةٍ وحمايةٍ من بعض الدول لإسرائيل، بما فيها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ما جعل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال،

كما تتصادف جلستنا اليوم مع مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في ظل دعمٍ ومساندةٍ وحمايةٍ من بعض الدول لإسرائيل، بما فيها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ما جعل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تتغطرس في المنطقة وترفض تنفيذ مئات القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة خلال هذه العقود الطويلة، وتتوسع وتبتلع المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية، وترتكب جرائم واعتداءات وانتهاكات ممنهجة وموثقة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان، وهي كلها ترقى لأن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لا يخرج الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري كثيراً عن هذه الصورة القاتمة، إذ لا تزال إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سورية، ولا تزال ترفض الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، ولا تزال تحاول منذ اليوم الأول للاحتلال البغيض تغيير الوضع القانوني والسياسي للجولان السوري المحتل باتباع انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان عبر محاولاتها الفاشلة فرض

الجنسية الإسرائيلية على أهلنا الصامدين هناك، وتماديها بسياسة الإرهاب والقمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين، والتضييق عليهم في كل مناحي الحياة، بما في ذلك حقهم في مقاومة الاحتلال الذي كفلته القوانين والأعراف الدولية، واعتقالهم وإجراء المحاكمات الصورية بحقهم وإصدار أحكام بالسجن لمدد طويلة عليهم.

وهنا لا بد أن نذكّر المجتمع الدولي بماندیلا سورية، الأسير المناضل صدقي سليمان المقت، الذي أعادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقاله بعد ٢٧ عاماً أمضاها في سجون الاحتلال، وحكمت عليه مجدداً بالسجن ١٤ عاماً لأنه فضح بالصوت والصورة تعاون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مع جبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى النشطة ضمن منطقة الفصل في الجولان السوري. ونطالب المجتمع الدولي ببذل كل جهد ممكن لإطلاق سراحه وسراح الأسير الشاب أمل أبو صالح وبقية الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

أما أسوأ الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل، والتي لم تعرف لها البشرية مثيلاً، فهي إنكار السلطة القائمة بالاحتلال لأبسط حقوقهم الإنسانية في التواصل واللقاء مع أهلهم وذويهم داخل وطنهم الأم سورية على مدى أكثر من خمسين عاماً، وذلك بتحويل هذا الحق إلى تهمة التخاطب مع دولة أجنبية معادية، ورفض السماح للمرضى منهم ممن لا يستطيعون دفع نفقات العلاج بالقدوم إلى دمشق للمعالجة المجانية في مشافيها.

إضافة إلى ما ذكر، ومما يثير السخرية فعلاً، أن تمنع سلطات الاحتلال أبناء الجولان المحتل من حقهم في بناء مساكن لهم في أراضيهم، وأن تقوم بهدم عدد من منازل المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل التي بنوها على أرض آبائهم وأجدادهم بحجة عدم حصولهم على ترخيص، هذا ناهيكم عن الانتهاكات الإسرائيلية في المجال الثقافي والتعليمي، حيث استباحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المواقع الأثرية في الجولان وسرقت الكثير من محتوياتها، كما انتهكت حقوق طلبة الجولان في التعليم بفرضها مناهج التعليم الإسرائيلية بدلاً من مناهج التعليم العربية السورية، وطردت أعداداً كبيرة من المعلمين بحجة مناهضة الاحتلال، وعينت عوضاً عنهم معلمين إسرائيليين في المدارس التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة.

ولا تقف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق أهلنا في الجولان السوري المحتل عند هذا الحد، بل تمتد إلى الجانب الاقتصادي، حيث صادر الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ثلاثة أرباع مساحة الجولان، وقام بتحويل معظمها من أراض زراعية إلى مواقع عسكرية وإلى أكثر من ٤٠ مستعمرة يسكنها ما يزيد على ٢٣ ألف مستوطن إسرائيلي، وإلى مدافن للنفايات السامة، وأقام عليها أيضاً مشاريع محطات لتوليد الكهرباء بالرياح ومشاريع التنقيب عن النفط، إضافة إلى السيطرة على المياه الجوفية وتحويلها لصالح المستعمرات الإسرائيلية وحرمان أبناء الجولان السوري المحتل من حقهم في مياههم، ناهيكم عن حرمانهم من حقهم في تسويق منتجاتهم الزراعية في وطنهم الأم سورية.

إن استمرار الصمت الدولي والأممي الرهيب والمريب عن سياسات وممارسات إسرائيل شجّعها على التمادي في انتهاك اتفاقية فصل القوات وقرارات مجلس الأمن من خلال تقديم جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية المسلّحة في منطقة الفصل، بما فيها جبهة النصرة وداعش. ونشير في هذا الإطار إلى قيام إسرائيل بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بنقل المئات من إرهابيي جبهة النصرة ليشنّوا هجوماً على بلدة حضَر الواقعة في منطقة الفصل شمال الجولان، وقدمت لهؤلاء الإرهابيين الدعم والتغطية النارية، ما أدى إلى استشهاد ١٧ وجرح العشرات من المواطنين السوريين، غالبيتهم من النساء والأطفال.

ولا يتوقف الدعم الإسرائيلي غير المحدود للإرهابيين في سورية عند هذا الحد، بل يتجاوزه إلى قيام إسرائيل، القوة

القائمة بالاحتلال، بشن غارات جوية على العديد من المواقع داخل سورية. إن هذا الدعم الإسرائيلي اللامحدود للمجموعات الإرهابية المسلحة لم يكن مفاجئاً ولا مستغرباً فالمصلحة مشتركة والهدف واحد، إذ أن أول ما استهدفته هذه المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية هو مراكز الدفاعات الجوية السورية المخصصة للدفاع عن سورية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.

يجدد بلي التأكيد على أن حقه السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل، ولا يمكن أبداً أن يسقط بالتقادم، وأن أرضنا المحتلة وحقوقنا المغتصبة ستعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين عاجلاً وليس آجلاً، وعلى المستوطنين الإسرائيليين أن يغادروا أرضنا في الجولان. ونؤكد أننا لن نتخلّى عن حقنا في استعادة أرضنا المحتلة وتحرير مواطنينا الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل بكافة الوسائل التي يضمنها الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

أخيراً، لم يعد يُحتمل أن يكون تعامل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مع هذا الاحتلال الإسرائيلي الغاشم تعاملاً روتينياً أو تضامنياً دون أي تحرك جدي يثمر نتائج إيجابية حقيقية. إن بلدي يؤمن بأنه كان ولا يزال أمام الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية في تصحيح مسار البوصلة وفي إعادة الأمور إلى نصابها، من خلال اتخاذ الإجراءات الفورية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من الأراضي العربية بما فيها الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وتطبيق قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ختاماً، أدعو جميع الدول إلى التصويت تأييداً للقرار المعنون الجولان السوري والقرارات المتعلقة بفلسطين.

السيدة شريف (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الشرق الأوسط هو مهد الحضارة الإنسانية ومنشأ العديد من الإنجازات الباكرة في مجال العلم والتكنولوجيا، غير أن المنطقة ابتليت بنزاعات تسببت في معاناة بشرية هائلة وفقر وإرهاب طال مئات الملايين من الناس. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للأمين العام ومساعيه الحميدة في الجهود الجارية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنزاعات التي تبدو مستعصية.

وبالفعل، يصادف هذا العام مرور ٤٧ عاما منذ أن نظرت الجمعية العامة لأول مرة في بند جدول الأعمال المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. وبعد مرور أكثر من أربعة عقود من المناقشات في الجمعية العامة، لا تزال القضية الفلسطينية دون حل، الأمر الذي يجسد إخفاق النظام الدولي في إنهاء معاناة شعوب الشرق الأوسط.

إن احتلال إسرائيل المستمر وغير الشرعي للأراضي الفلسطينية هو السبب في أطول النزاعات أمدا في الشرق الأوسط، وسيكون حله – حلا منصفا وعادلا على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة – مهما جدا لتحقيق السلام والهدوء في المنطقة. وإنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على الأراضي الفلسطينية داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل هو الحل الوحيد لقضية فلسطين والإجابة عليها. وذلك هو الحل الذي يطالب به مجلس الأمن، وخاصة في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولذا، تدعو ملديف إسرائيل إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا، واحترام الالتزامات القانونية التي تعهدت بها في اتفاقات أوسلو وتنفيذ مبادرة السلام العربية وخريطة طريق المجموعة الرباعية.

لقد تزايد العنف والأنشطة غير القانونية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، بشكل كبير في الأشهر الأخيرة.

واستنادا إلى جلسات الإحاطة التي عُقدت في مجلس الأمن في الأشهر القليلة الماضية، أسفر قانون الحكومة الإسرائيلية الاستفزازي القاضي بإضفاء طابع قانوني بأثر رجعي على المستوطنات عن الموافقة على بناء أكثر من ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة على حساب مبان مملوكة للفلسطينيين. ولا تزال هذه التغييرات الهيكلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتصريحات المؤججة للمشاعر من جانب الحكومة الإسرائيلية تضعف الآمال في إنهاء النزاع المستمر منذ عقود من خلال حل الدولتين. والتوصل إلى حل عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم، وقد آن الأوان لأن تهيئ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الظروف اللازمة لعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وحان الوقت الآن للقيام بعمل مجد.

يساور ملديف قلق عميق إزاء النزاع الدائر في سورية، والذي دخل عامه السابع. فقد أدى النزاع إلى وفاة مئات الآلاف من الناس، وحُوِّلت مدن بكاملها إلى ركام. وأدت الحالة الإنسانية المتردية إلى تشريد الملايين من السوريين داخل البلد وخارجه، مما جعل اللاجئين السوريين يصبحون إحدى أكبر الجاليات اللاجئة في العالم.

ويمثل العنف والإرهاب الذي يمارسه تنظيم داعش الإرهابي أحد أخطر التهديدات التي تواجه الشرق الأوسط منذ سنوات. وتشكل أعمال العنف الوحشية التي يرتكبها التنظيم ويروج لها في الشرق الأوسط وفي مناطق مختلفة من العالم اعتداء جسيما على الدين الإسلامي ويجب إيقافها. وتدين ملديف أي محاولة لإلصاق الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو تقاليد.

وما فتئت ملديف تعتقد أنه إذا أردنا إيجاد حل سلمي ودائم للنزاعات في الشرق الأوسط، يجب أن نكون جاهزين للقبول بتسوية سياسية وللمشاركة البناءة. وتقف ملديف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل إيجاد حلول دائمة للنزاعات. وستظل ملديف على الدوام شريكا في وضع حلول مشتركة لمصيرنا المشترك.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): ما زال الشرق الأوسط يعاني من عدم استقرار منهجي ومتعدد المستويات. فالصراعات والأزمات في سورية واليمن وليبيا والعراق مستمرة. وثمة أخطار تهدد الاتفاقات الرئيسية، مثل خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي والتي نعتبرها مثالا على التعاون المتعدد الأطراف البناء. ويساورنا القلق إزاء تزايد التوترات في الخليج الفارسي، ليس فيما يتعلق بإيران فحسب، بل كذلك بين الدول العربية.

وروسيا نصير نشط للوحدة بين الدول العربية. والانتصار الوشيك في سورية والعراق على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يكفل بأية صورة القضاء على تهديد الإرهاب في المستقبل القريب. فلا يمكننا أن ننسى أن المتطرفين قد أوجدوا، باستخدام العرق والدين لزرع الشقاق، تربة خصبة من أجل تضخيم صفوفهم لفترة طويلة قادمة. ولا بد من تضافر الجهود من جانب المجتمع الدولي للتصدي بشكل مناسب للتهديدات الإرهابية. وللأسف، لم يتم بعد تشكيل تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة – وهو اقتراح قدمه رئيس الاتحاد الروسي في ٢٠١٥.

وتبين الحالة الراهنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية وضع نُهج منسقة لتسوية الأزمات الحادة في المنطقة. وفي ذلك الصدد، ما زالت مبادرة وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد سيرغي لافروف، المتمثلة في إجراء استعراض شامل للحالة المتأزمة في الشرق الأوسط، هامة.

وفيما يتعلق بحل الأزمات في سورية والعراق وليبيا واليمن، فقد ظلت روسيا تؤكد باستمرار على أنه لا يمكن التوصل إلى حل إلا من خلال عملية سياسية ودبلوماسية مبنية على حوار وطني شامل للجميع. وسنواصل العمل مع الأطراف المتنازعة في

حالات النزاع الحادة، ولكننا لن نفرض حلولا خارجية جاهزة عليها. ويجب علينا سد هوة سوء الفهم واستعادة آفاق التوصل إلى تسوية سلمية.

وإننا لعلى قناعة بأن من شأن النجاح في مكافحة الإرهاب أن يمهد الطريق للتوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأمد في سورية. ويجب أن تُنفذ هذه التسوية في إطار عملية جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس الوفاء بالأحكام المنصوص عليها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعتقد أن الأحداث الأخيرة، بما في ذلك البيانات التي أدلى بها رئيسا روسيا والولايات المتحدة في دا نانغ، والاجتماع الثلاثي لرؤساء روسيا وتركيا وإيران في سوتشي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ومؤتمر توحيد المعارضة السورية في الرياض والتحضير لعقد مؤتمر للحوار الوطني السوري، تهدف إلى استئناف محادثات الأطراف السورية في جنيف.

وندعو إلى التبكير باستئناف العملية السياسية في اليمن، فضلا عن إيجاد قالب فعال للدعم الخارجي لتسوية الأزمة. ومن الضروري توفير وزيادة المساعدة الإنسانية لسكان البلد الذي يقف على حافة كارثة إنسانية.

ونود أن نشدد على أن التحديات والتهديدات الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب ألا تحجب أولوية حل قضية فلسطين، التي تظل أساسية لتطبيع الوضع في المنطقة في الأجل الطويل. إن استمرار الجمود في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مصدر قلق عميق لنا. فالافتقار إلى عملية سلام يزيد التوترات التي قد تؤدي إلى انفجار في أي لحظة.

ونحن نؤكد التزامنا بتحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط على أساس المعايير القانونية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وتدعو روسيا إلى ضرورة زيادة الجهود الدولية الرامية إلى البحث عن طريقة للخروج من المأزق في الشرق الأوسط. إننا نتخذ موقفا مبدئيا – بوصفنا عضوا دائما في مجلس الأمن ومشاركا في مجموعة الوسطاء الدوليين الرباعية للشرق الأوسط – في دعم الحق المشروع للفلسطينيين في تقرير المصير. وندعم المشاركة النشطة من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية، وخاصة مصر والأردن، ونؤكد استعدادنا لاستضافة مؤتمر قمة في روسيا بين زعماء فلسطين وإسرائيل.

ونشيد بالتطورات الإيجابية المستجدة في الشؤون الفلسطينية الداخلية. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين فتح وحماس، بالمشاركة النشطة من قبل مصر، بشأن تقاسم السلطة في غزة، ستؤدي إلى تحسين الظروف التي تمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولة ذات سيادة. سنواصل دعم النهوض بوحدة الشعب الفلسطيني.

ليس لدينا جدول أعمال خفي في الشرق الأوسط. فلدينا علاقات صداقة تاريخية مع جميع البلدان في المنطقة. وستواصل روسيا انتهاج سياسة متسقة وشفافة من أجل إيجاد حل للأزمة. هذا هو موقفنا المبدئي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروعي القرارين A/72/L.11 و A/72/L.17 سيتم بعد البت في مشاريع القرارات A/72/L.13 و A/72/L.14 و A/72/L.15 و A/72/L.16، التي قدمت في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/72/L.13 **و** A/72/L.14 **و** A/72/L.15 **و** A/72/L.16)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات الواحد تلو الآخر، أذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم على مشاريع القرارات الأربعة جميعها قبل أو بعد البت في جميع مشاريع القرارات.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/72/L.13 و A/72/L.14 و A/72/L.15 و A/72/L.16.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشير تعليل التصويت هذا إلى جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال.

فقد اتخذت الجمعية العامة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، القرار ١٨١ (د-٢)، الذي دعا إلى إنشاء دولتين مستقلتين عربية ويهودية تعيشان جنبا إلى جنب. وقد قبلت دولة إسرائيل القرار ورفضه العالم العربي. ولم يهدر العرب أي وقت؛ فقد اندلع على الفور عنفهم بلا هوادة. وبعد بضعة أشهر، بعد يوم واحد من إعلان إسرائيل استقلالها في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، غزا تحالف للجيوش العربية إسرائيل من جميع الجوانب. وقد كان هدفهم بسيطا: تدمير الدولة اليهودية المنشأة حديثا.

وقد صادف يوم أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الذكرى السنوية السبعين لذلك القرار الهام للأمم المتحدة. كان ينبغي أن يكون يوما للاحتفال، لكن مرة أخرى كان عكس ذلك تماما. وعام بعد عام، يصبح هذا اليوم التاريخي دورة سنوية لتقريع إسرائيل. ولا تزال بعض البلدان ترفض، بعد مرور ٧٠ عاما، القبول بوجود دولة إسرائيل في الشرق الأوسط. لقد استمعت الجمعية إلى ممثلي العديد منهم يتكلمون أمس واليوم، وعلى الرغم من أنهم قد يحاولون إخفاء مواقفهم الحقيقية أو تحريفها أو تغييرها، فلا يمكن أن ينطلي هذا علينا.

إننا نعيش في عصر تحتدم فيه العديد من الأزمات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي أنحاء العالم. وتقع علينا نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، العديد من المسؤوليات وعلينا اتخاذ العديد من القرارات الهامة. بيد أن الأمم المتحدة لا تزال تتخذ قرارات متحيزة وتكرس الموارد الثمينة لهيئات مسيسة يتمثل غرضها الوحيد في مهاجمة إسرائيل وإدانتها. إنه أمر عبثي. في الواقع، إنه أمر مخز حقا.

من بين تلك الهيئات، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. فهي لا تفعل أي شيء سوى نشر خطاب سياسي أحادي الجانب – خطاب لا يخدم السلام بأي حال – وهي تستخدم أموال الدول الأعضاء للقيام بذلك. فقد نظمت هذه اللجنة، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ما يسمى بمنتدى الأمم المتحدة المعقود بمناسبة مرور خمسين عاما على الاحتلال. وتدعم شعبة حقوق الفلسطينيين اللجنة وقد دعت عددا من المنظمات والمتكلمين، الذين لهم صلات واضحة ومعروفة بالإرهاب للمشاركة في الحدث. لأكرر ذلك: وفرت هيئة تابعة للأمانة العامة منبرا لمن يؤيد ويمجد الإرهاب علنا ويشارك فيه. لا يشكل هذا استخداما سيئا لوقتنا فحسب؛ بل إنه ضد قيمنا تماما. إنه أمر مثير للقلق ومخز حقا.

وذلك ليس كل شيء. فشعبة حقوق الفلسطينيين هي المكتب الوحيد في الأمانة العامة الذي يروج لجدول أعمال يستهدف مباشرة إحدى الدول الأعضاء. إنها تشغل ١٥ وظيفة مدفوعة الأجر للقيام بذلك. ليس ذلك فحسب، بل إن أجزاء كبيرة من تمويل شعبة حقوق الفلسطينيين تذهب لتغطية تذاكر سفر بالطائرة في درجة رجال الأعمال حتى يتسنى للمشاركين في المناسبات المناهضة لإسرائيل السفر إلى أي مكان في العالم لحضورها. وحقا لا يوجد مثيل لهذه الشعبة والتمويل في الأمم

المتحدة – لا سيما وأن إدارة الشؤون السياسية تكافح من أجل التصدي لمسؤوليات لا نهاية لها بقوة عاملة محدودة.

أنتقل الآن إلى قطعة أخرى من هذا اللغز المحير. ينظم برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين، الذي تقوده إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، حلقة دراسية إعلامية دولية سنوية بشأن السلام في الشرق الأوسط. ويجب ألا يضللنا اسمها؛ فالحلقة الدراسية لا علاقة لها بالسلام، ولكن بكل شيء يتعلق بالمشاعر المعادية لإسرائيل، ولا تعمل سوى القليل للنهوض بالحوار والتفاهم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فمن بين مسؤوليات البرنامج الرئيسية توفير التدريب للصحفيين الفلسطينيين. وكما يعلم بعض أعضاء الجمعية العامة، فإن عام ٢٠١٧ لم يكن عاما طيبا للصحفيين الفلسطينيين.

ففي قطاع غزة، كما اتضح من تقرير مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المعنون ”غزة بعد عشر سنوات“، تنخرط حماس في أعمال احتجاز للصحفيين واعتداءات واسعة النطاق عليهم. وفي الضفة الغربية، وضعت السلطة الفلسطينية ما يسمى بقانون الجرائم الإلكترونية، في وقت سابق من هذا العام. وهو يمكن السلطة الفلسطينية من إلقاء القبض على الصحفيين والنشطاء واحتجازهم تعسفيا. وقد يتوقع بعض الناس أن إدارة شؤون الإعلام سترفع صوتها ضد هذه الحالة المثيرة للقلق، غير أنها لا تفعل ذلك. فهي تركز على استهداف إسرائيل. إنه مثال آخر على عدم قيام هيئة من هيئات الأمم المتحدة بدورها المتمثل في البقاء على الحياد.

والأدلة واضحة. إنه لمن المحيّر حقاً أن تنفق الأمم المتحدة حوالي ٦,٥ مليون دولار من ميزانيتها على الكيانات والهيئات التي لا تفعل شيئاً سوى أن تحاول عزل إسرائيل. فهي ليست أحادية الجانب وحسب، ولكنها خطرة لأنها تفسح المجال أمام من يعملون ضد التوصل إلى حل سلمي. وإذ تواجه ميزانية الأمم المتحدة عجزا شديدا، فإنه ليس من الحكمة تمويل هذه الكيانات، بل وهو خطأ أيضاً.

ولا تنتهي المشكلة عند حد تخصيص تمويل من الأمم المتحدة. فالمشكلة تستمر مع مشاريع القرارات التي سنصوّت عليها اليوم.

إذ يشير اثنان من مشاريع القرارات هذه إلى جبل الهيكل، وهو مكان مقدس لدى جميع الديانات الإبراهيمية الثلاث – الإسلام والمسيحية واليهودية. ومع ذلك، أغفل مشروعا القرارين عمداً أي إشارة إلى الصلات اليهودية أو المسيحية بجبل الهيكل، أو كما نسميه بالعبرية هار هابايت. وكان هذا الإغفال متعمداً. وهذا يبين مثالاً آخر لرفض الفلسطينيين الاعتراف بالصلة التاريخية الثابتة بين اليهودية والمسيحية وجبل الهيكل والقدس ككل.

ويجب على المجتمع الدولي التوقف عن المشاركة في هذا الإنكار الصارخ للتاريخ. يجب ألا يسمح بهذه المحاولات الفجة لنزع الشرعية عن إسرائيل. وكما ذكرتُ، فإننا نحتفل بمرور ٧٠ عاماً على الاعتماد التاريخي للقرار ١٨١ (د-٢)، وهو القرار الذي دعت الأمم المتحدة من خلاله إلى إنشاء دولتين مستقلتين عربية ويهودية ومهدت الطريق أمام إنشاء دولة إسرائيل.

وسنصوت اليوم على مشروع القرار A/72/L.15، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“. يشير مشروع القرار هذا إلى إنشاء دولة إسرائيل بوصفه نكبة أو ”كارثة“. إنه يدعو إنشاء إسرائيل بالكارثة. وأودّ أن أكون واضحاً لجميع أولئك الراغبين في دعم حل دولتين لشعبين بأن تسمية إنشاء إسرائيل بالكارثة ليس بياناً للتضامن مع الفلسطينيين. فهذا في الواقع إنكار لحق إسرائيل في الوجود.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/72/L.17، المعنون ”الجولان السوري“، فالحالة في سورية في الواقع أليمة. يقوم النظام

السوري بصورة منهجية بقتل شعبه، بل وإنه استخدم الأسلحة الكيميائية ضده. وفي الوقت نفسه، تقدّم إسرائيل الرعاية لآلاف السوريين الجرحى في مستشفياتنا، دون مقابل. مع ذلك، وعلى الرغم من الحقائق على أرض الواقع، يسود العبث في الجمعية العامة. وفيما يتعلق بتعليقات ممثل النظام الذي تكلم في وقت سابق، فهذا مثال آخر على مستوى العبث الذي يمكن بلوغه في هذه القاعة أحياناً.

إن الواقع هو كما يلي: تمثل مشاريع القرارات الستة التي طرحت اليوم مشكلة خطيرة. فهي تقدّم رواية من جانب واحد للحالة في منطقتنا وتُديم النهج الذي لا يفضي إلى نتيجة إزاء النزاع. وهي توجه رسالة تقول بأن دولة عضو ما لا يمكنها دعم الفلسطينيين إلا بالتشهير بإسرائيل واستهدافها. وهي لا تفعل شيئاً سوى دعم الهيئات الشائنة التي تسيء استغلال ميزانية الأمم المتحدة وتبعدنا أكثر عن السلام. إن تأييد مشاريع القرارات هذه لن ينهض بقضية السلام ولن يُلهمها. وأدعو جميع الذين يسعون حقاً إلى مساعدة القضية الإسرائيلية – الفلسطينية إلى اتخاذ موقف والاختيار الصحيح والتصويت ضد مشاريع القرارات المتحيزة هذه.

السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجمعية على إتاحة الفرصة لعرض شواغلنا المبدئية إزاء مشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم.

وكما واصلنا التوضيح، تعارض الولايات المتحدة التقديم السنوي إلى الجمعية العامة لعدد غير متناسب من مشاريع القرارات غير العادلة والمنحازة ضد إسرائيل. يُضرُّ هذا النهج الأحادي الجانب بآفاق السلام من خلال تقويض الثقة بين الأطراف وعدم تهيئة البيئة الدولية حاسمة الأهمية لتحقيق السلام. ونشعر بخيبة الأمل لأن الدول الأعضاء، على الرغم من الدعم المفترض للإصلاح، تواصل إفراد إسرائيل بمشاريع القرارات هذه. هذا العام، صوتت الولايات المتحدة ضد ١٨ من مشاريع القرارات المتحيزة ضد إسرائيل. وكما أوضحنا مراراً، فهذه الدينامية غير مقبولة. إنه من غير المناسب أن تُستخدم الأمم المتحدة، وهي مؤسسة تقوم على فكرة أنه ينبغي لجميع الدول أن تُعامَل على قدم المساواة، كثيرا من جانب دول أعضاء لمعاملة دولة أخرى بصورة أبعد ما تكون عن المساواة.

لذا ستصوّت الولايات المتحدة ضد مشاريع القرارات الأحادية الجانب هذه. ونشجع الدول الأخرى على أن تحذو ذات الحذو. ويساورنا اليوم القلق بوجه خاص مع تلك النصوص التي تجدد ولايات لجان خاصة تؤدي إلى نتائج عكسية وتهدر الموارد القيمة للأمم المتحدة. ومن بين مشاريع القرارات السنوية هذه، هناك ثلاث هيئات للأمم المتحدة تجسد بوجه خاص التحيّز والتكرار والتكاليف غير الضرورية لمشاريع القرارات هذه وهي: اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. تهدر هذه الهيئات موارد الأمم المتحدة المحدودة، ما كلّف حوالي ٦,١ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ولكنها لا تقوم بأي عمل يُسهم في تحقيق السلام في المنطقة. بل تكرّس مفهوم التحيز المتأصل ضد إسرائيل في الأمم المتحدة.

في الختام، نود أن نؤكد مجدداً على أن الولايات المتحدة قد عارضت باستمرار كل جهد في الأمم المتحدة لنزع الشرعية عن إسرائيل أو تقويض أمنها. وسنواصل القيام بذلك بقوة. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتعمل حكومتنا بنشاط مع الإسرائيليين والفلسطينيين لمساعدتهم على التفاوض على اتفاق سلام ينهي النزاع ويمكن أن يُساعدَ على إدخال دينامية إيجابية جديدة في المنطقة. لن تساعد مشاريع القرارات المتحيزة في النهوض بالسلام. ولا تعمل مشاريع قرارات

كتلك التي ستصدر هنا اليوم إلا على صرف الانتباه عن العملية. ولن يخدم قضية السلام إلا إنهاءُ التحيز ضد إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/72/L.13 و A/72/L.15 A/72/L.14 و A/72/L.16.

نتناول أولاً مشروع القرار A/72/L.13، المعنون ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“. أبلغ الجمعية بأن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار قد أُغلق على المنصة الإلكترونية للمشاركة في التقديم.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة A/72/L.13، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، السودان، غامبيا، فييت نام، لبنان، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق وناميبيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، هندوراس، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، جزر سليمان، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة،

باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتُمد مشروع القرار A/72/L.13 بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ١٠، مع امتناع ٥٩ عضواً عن التصويت (القرار ١١/٧٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/72/L.14، المعنون ”البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين“. وأبلغ الجمعية أن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار قد أُغلق على منصة e-sponsorship الإلكترونية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة A/72/L.14، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، السودان، سيراليون، غامبيا، لبنان، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق وناميبيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، جزر سليمان، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الكاميرون، هندوراس، المكسيك، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، جنوب السودان، توغو، تونغا

اعتُمد مشروع القرار A/72/L.14 بأغلبية ١٥٥ صوتاً مقابل ٨، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ١٢/٧٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/72/L.15، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“. وأبلغ الجمعية بأن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار قد أُغلق على منصة e-sponsorship الإلكترونية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة A/72/L.15، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، بنغلاديش، الجزائر، جيبوتي، السودان، سيراليون، عمان، غامبيا، فنزويلا جمهورية البوليفارية، فييت نام، قطر، لبنان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا واليمن.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غينيا، غيانا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، هندوراس، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، جزر سليمان، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/72/L.15 بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ١٠، مع امتناع ٥٧ عضواً عن التصويت (القرار ١٣/٧٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/70/L.16، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“. وأبلغ الجمعية بأن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار قد أُغلق على منصة e-sponsorship الإلكترونية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة A/72/L.16، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، السودان، سيراليون، غامبيا، غينيا الاستوائية، فييت نام، لبنان، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق وناميبيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة

العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، جزر سليمان، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أستراليا، الكاميرون، فيجي، هندوراس، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، جنوب السودان، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/72/L.16 بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت القرار (١٤/٧٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): قبل إعطاء الكلمة للوفود تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ليند (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يشكر الاتحاد الأوروبي الوفد الفلسطيني على النتيجة الناجحة لمفاوضاتنا بشأن عدد من مشاريع القرارات التي بتت فيها الجمعية العامة. ونتيجة لهذه المفاوضات، يؤكد الاتحاد الأوروبي النمط الموحد لتصويته على مشاريع القرارات.

ونود أن نسجل في المحضر، في الوقت الحالي، أنه فيما يتعلق بجميع مشاريع القرارات التي اعتمدت خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه حيثما وردت عبارة ''الحكومة الفلسطينية'' فإنها تشير إلى السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام كلمة ''فلسطين'' في أي من مشاريع القرارات تلك لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف بدولة فلسطين، وذلك من دون المساس بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، ومن ثم، بشأن مشروعية الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة فيها. ونشير كذلك إلى أن الاتحاد الأوروبي برمته لم يعرب عن توصيف قانوني فيما يتعلق بعبارة ''التشريد القسري'' المستخدمة في عدد من مشاريع القرارات المقدمة في إطار بندي جدول الأعمال ٣٨ و ٥٤.

تشير بعض القرارات المتخذة اليوم إلى المواقع المقدسة في القدس. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن شعوره بالقلق إزاء التطورات المزعجة والاشتباكات العنيفة المتكررة التي تحدث عند جبل الهيكل/الحرم الشريف. ويذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للمواقع المقدسة، ويدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، بما ينسجم مع التفاهمات السابقة واحترام الدور الخاص الذي يضطلع به الأردن.

ويذكر الاتحاد الأوروبي أن موقفه بشأن تلك القرارات لا يعني ضمنا تغييرا في موقفه بشأن الاصطلاح المتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تعكس اللغة المستخدمة فيما يتعلق بالمواقع المقدسة في القدس أهمية المواقع المقدسة ودلالتها التاريخية للديانات التوحيدية الثلاث وتحترم الحساسيات الدينية والثقافية. وقد يؤثر الاختيار

المستقبلي للغة على دعم الاتحاد الأوروبي الجماعي لمشاريع القرارات وفقا لنمط التصويت القائم.

السيد مازيو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أقدم تعليلا للتصويت على القرار ١١/٧٢ بشأن شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، الذي امتنعت الأرجنتين عن التصويت عليه.

تدرك الأرجنتين إسهام منظومة الأمم المتحدة في زيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني وفيما يتعلق بالحاجة إلى التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. غير أن الأرجنتين تعتقد أن الوقت قد حان لإجراء تقييم لتحديد القدر المناسب من الموارد الذي ينبغي تخصيصه لشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة.

ولا ينبغي أن يفسر هذا التصويت على أنه تغيير في الموقف التقليدي لمبادئ الأرجنتين بشأن المسألة. وتود الأرجنتين أن تؤكد مجددا التزامها بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في حرية تقرير المصير وفي دولة مستقلة وقادرة على البقاء. وقد اعترفت الحكومة الأرجنتينية، في هذا الصدد، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بفلسطين دولة حرة ومستقلة داخل الحدود القائمة عام ١٩٦٧، وبما يتماشى مع القرارات التي اتخذتها الأطراف أثناء عملية المفاوضات.

إن قرار الأرجنتين الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو جزء من رغبة سلطتنا في تيسير عملية التفاوض بين إسرائيل وفلسطين لتؤدي إلى إنهاء النزاع. وهذا بدافع رغبة عميقة في أن نرى جميع الشعوب تعيش وتتعايش في سلام، وهو الإيمان القوي لجميع الأرجنتينيين. وتصادق الأرجنتين على موقفها الثابت الذي لا رجعة فيه المؤيد لحق إسرائيل في أن يعترف بها من قبل الجميع وأن تعيش في سلام وأمن ضمن حدودها.

السيد تيو (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم تعليلا للتصويت بعد اتخاذ القرارات ١١/٧٢ و ١٢/٧٢ و ١٣/٧٢ و ١٤/٧٢.

لقد صوتت سنغافورة مؤيدة القرار ١٣/٧٢، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“، على أن يكون مفهوما أن الإشارة الواردة في الفقرة ٢ إلى ”التوصل ... والحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧“ يجب أن تفسر على أنها تعني ما هو منصوص عليه في الفقرة ١ من القرار ١٤/٧٢ بشأن ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، وتحديدا ”الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروعا القرارين (A/72/L.11 و A/72/L.17)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ننتقل الآن إلى النظر في مشروعي القرارين A/72/L.11 و A/72/L.17.

أُذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم على مشروعي القرارين إما قبل أو بعد البت في مشروعي القرارين كليهما.

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/72/L.11 و A/72/L.17.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار A/72/L.11 المعنون ”القدس“.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/72/L.11، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، والبحرين، وبنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفييت نام، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموزامبيق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): طُلِب إجراء تصويت مسجل.

أُجرِي تصويت مسجل.

لمؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أستراليا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، هندوراس، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، جنوب السودان، توغو.

اعتمد مشروع القرار A/72/L.11 بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل ٦، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت القرار (١٥/٧٢).

[بعد ذلك، أبلغ وفد جيبوتي الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ وأبلغ وفد غواتيمالا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/70/L.17 المعنون ”الجولان السوري“. وأُبلغ الجمعية بأن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار قد أُغلق على منصة e-sponsorship الإلكترونية.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة A/71/L.17، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، قطر، المملكة العربية السعودية، وموريتانيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، غينيا الاستوائية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، أوكرانيا.

اعتمد مشروع القرار A/72/L.17 بأغلبية ١٠٥ أصوات مقابل ٦، مع امتناع ٥٨ عضوا عن التصويت (القرار ١٦/٧٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماثيو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن وفدي الأرجنتين والبرازيل، كما حدث في السنوات السابقة، لتعليل تصويتنا على مشروع القرار المتعلق بالجولان السوري، الذي اتخذته الجمعية العامة للتو (القرار ١٦/٧٢). صوتت البرازيل والأرجنتين تأييدا للقرار لأننا نرى أن طابعه الأساسي يرتبط بعدم مشروعية اكتساب الأراضي بالقوة. فالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد إقليم أي دولة أو سلامتها الإقليمية.

وأود أيضا أن أوضح موقف وفدي بلدينا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار. إن تصويتنا لا يحكم مسبقا على مضمون تلك الفقرة، ولا سيما الإشارة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وترى الأرجنتين والبرازيل أن من المهم إحراز تقدم تجاه إيجاد حل للجانب السوري – الإسرائيلي من النزاع في الشرق الأوسط من أجل إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. وبالتالي، فإنني أود أن أشدد مرة أخرى، باسم حكومتي الأرجنتين والبرازيل، على أهمية استئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل نهائي للحالة في الجولان السوري، وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): يعبر وفد بلدي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية العامة مجددا، ومن دون انقطاع منذ عام ١٩٨١، لمشروع القرار المعنون ”الجولان السوري“، الوارد في الوثيقة A/72/L.17، ومشاريع القرارات الأخرى المدرجة في إطار بندي قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط (القراران ١٤/٧٢ و ١٥/٧٢).

وأكرر شكر بلدي، سورية، لجميع الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار المعنون ”الجولان السوري“، وتلك التي صوتت لصالحه. إن استمرار غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دعم هذه القرارات إنما يعبر عن تشبثها بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وعن رفضها للاحتلال الأجنبي ودعمها لحقنا في استعادة كل شبر من أراضينا المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

إن التصويت لصالح تلك القرارات، وبأغلبية ساحقة، يرسل رسالة دولية واضحة لإسرائيل بأن الاحتلال والقتل وسياسات التوسع والعدوان والتمييز العنصري وبناء المستوطنات وفرض الأمر الواقع وضم أراضي الغير بالقوة، هي ممارسات مرفوضة وتنتهك المواثيق والأعراف الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولذلك، فإن مآل جميع تلك الممارسات هو شجب واستنكار جميع الحريصين على رفع شأن القانون الدولي وإنهاء الاحتلال الأجنبي ورفض مبدأ ضم أراضي الغير بالقوة ومعاقبة من يخل بهذه المسائل الجوهرية.

تناولت ممثلة الاحتلال الإسرائيلي بلدي باتهامات كاذبة كالعادة. وتحدثت بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تقدم العلاج الطبي لمن أسمتهم مواطنين سوريين، ولكنهم في واقع الأمر ليسوا سوى إرهابيي جبهة النصرة وداعش. وإسرائيل تعالج، وعالجت، الآلاف منهم في مشافيها باعتراف كبار قادتها. لن أطيل وأكتفي بالقول إن اعتماد مشروع قرار الجولان السوري ومشاريع القرارات الأخرى اليوم بالأغلبية المطلقة هو خير رد على الكذب الذي سمعناه من ممثلة الاحتلال الإسرائيلي.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لتعليل تصويت المملكة المتحدة بشأن القرار المعنون ”الجولان السوري“ (القرار ١٦/٧٢).

لا تزال المملكة المتحدة ترى أنه قد طال انتظار التوصل إلى حل عادل ودائم سينهي الاحتلال ويحقق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة تأييد القرارات المقدمة من الوفد الفلسطيني في الجمعية العامة، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي. والمملكة المتحدة ملتزمة بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتحقيق حل الدولتين وحق وتقرير المصير للشعب الفلسطيني.

إن من مصلحتنا جميعا تعزيز نظام دولي قائم على القواعد. وقد صوتنا مؤيدين للقرارات الأربعة التي نرى أنها ستجعلنا أكثر قربا من تحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وتدعو تلك القرارات المتوازنة إلى وقف الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية ونبذ التحريض على الإرهاب والعنف. وتدعو أيضا كلا الجانبين إلى تحمل مسؤوليتهما عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وسنواصل وقف الإجراءات التي تجعل السلام أصعب منالا. كما أن القرارات التي تقوض مصداقية هيئات الأمم المتحدة تنطوي على خطر تصلُّب مواقف كلا الجانبين، ولا تساعد كثيرا على تعزيز السلام أو التفاهم المتبادل. ولذلك صوتنا معارضين للقرار ١٦/٧٢ الذي اقترحه النظام السوري، بشأن احتلال الجولان السوري.

ونرى أن مرتفعات الجولان، وكذلك القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة، أراض محتلة، ولا نعترف بضم إسرائيل للجولان. وما زلنا ندعو إسرائيل، بصفتها سلطة الاحتلال، وجميع الجهات الفاعلة، إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لأجل تعزيز السلام والاستقرار والأمن. ولذا صوتنا مؤيدين لمشروع القرار المتعلق بالجولان السوري المحتل الذي قدمه الفلسطينيون.

بيد أن القرار ١٦/٧٢ بشأن مرتفعات الجولان، الذي اقترحه النظام السوري، يكرر الكثير من الصياغة نفسها ولا يضيف شيئا جديدا، ولذلك، لم يكن ضروريا ولا مناسبا. وكان قصد النظام السوري هو استخدام هذا القرار الإضافي لصرف الأنظار عن أفعاله الإجرامية وذبح مواطنيه بصورة عشوائية. وإن من واجب الجمعية العامة أن تلفت الانتباه إلى انتهاكات القانون الدولي الإنساني أينما كانت. ويهدد هذا القرار بتقويض تلك المسؤولية الهامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.